المجمع 2 (1431هـ/2010م)، 1-24

الثابت والمتحوّل في النحو العربيّ

الإعراب نموذجًا

إلياس عطا الله

تلخيص:

أضحى النّحوُ العربيُّ– بمفهومَيْهِ؛ الكلاسيكيِّ الكلّيِّ الحاضِنِ علمَ القواعدِ ومباحثِه، والحديثِ أو شبهِ الحديثِ الجزئيِّ المقتصرِ على الكلماتِ ووظائِفِها في النَّظْمِ الْجُمَليِّ– من المباحثِ المغلَقَةِ الثّابتةِ التي لا تحتملُ زيادةً بإضافةِ موضوعٍ إليها، ولا تحتملُ حذفًا إن أردْنا المحافظةَ على اكتمالِها وتناغُمِها، ولا يُعَدُّ الإرجاءُ أوِ التّخفُّفُ أوِ التّسهيلُ أو عدمُ إدراجِ هذا المبحثِ أو ذاكَ مِنَ الحذفِ النّحْويِّ، هو حذفٌ من مادّةِ تدريسٍ، أو هو حذفٌ من مقَرَّرٍ منهجيٍّ مدرسيٍّ، أو حذفٌ موقّتٌ، ولا بدَّ لهذه الْمُرْجآتِ، أوِ المسكوتِ عنها، مِنَ العودةِ في مرحلةٍ ما من مراحلِ التّخصُّصِ بجرعاتٍ تقتَضيها الضّرورةُ المعرفيّةُ.

تطمحُ هذه الدّراسةُ إلى الحِراكِ في هذا "الثّابتِ"، بحثًا عنِ "المتحوِّلِ" في قُدْسِ أقداسِ النّحْوِ؛ الإعرابِ، الذي هو تبيينُ وظائفِ الكلماتِ حينَ دخولِها في الجملةِ، لا الإعرابِ الذي هو ضدُّ البناءِ، وإن كانَ الرّابطُ بينَ المصطلحَيْنِ هامًّا ومتينًا.

أضحى النحو العربيّ– بمفهوميه؛ الكلاسيكيّ الكلّيّ الحاضن لعلم القواعد ومباحثه (grammar)، والحديث أو شبه الحديث الجزئيّ المقتصر على الكلمات ووظائفها في النظم الجمليّ (syntax)– من المباحث المغلقة الثابتة التي لا تحتمل زيادة بإضافة موضوع إليها، ولا تحتمل حذفًا إن أردنا المحافظة على اكتمالها وتناغمها، ولا يُعدّ الإرجاء أو التخفُّف أو التسهيل أو عدم إدراج هذا المبحث أو ذاك من الحذف النحويّ، هو حذف من مادّة تدريس، أو هو حذف من مقرّر منهجيّ مدرسيّ، أو حذف موقّت، ولا بدّ لهذه المرجآت، أو المسكوت عنها، من العودة في مرحلة ما من مراحل التخصّص بجرعات تقتضيها الضرورة المعرفيّة.

ورغم هذا الثبات أو الانغلاق الاكتماليّ، هل من متحوّلات في هذا الثابت تتجاوز قضايا الاجتهادات والمقاربات والتيسيرات والتحليلات؟ هل ترك النحويّون القدماء لنا شيئًا؟

سنحاول في المقال أن نلامس بعضًا من هذا القضايا، مركّزين على ضرورة البحث عن المتحوّل في قدس أقداس النحو؛ الإعراب، الذي هو تبيين وظائف الكلمات حين دخولها في الجملة، لا الإعراب الذي هو ضدّ البناء، وإن كان الرابط بين المصطلحين هامّا ومتينا.

قضايا:

لا يعدو ما سيرد تحت هذا الباب كونه تيسيرًا، وقد يكون من باب التوسّع مقاربة تقويميّة، وفي الحالتين كلتيهما لا يندرج في اختراق الثابت القواعديّ بحجّة التخطئة، أو بادّعاء الزيادة أو القول إن القدماء تركوا ثغرات من باب الجهل أو عدم الإدراك، ومن هذا:

1- إعراب الإشارة والمشار إليه نحو:

1-1 أعجبني **هذا الكتابُ**.

2-1 أعجبني **الكتابُ هذا**.

ما زال الدرس النحويّ الإعرابيّ، مدعومًا بشيء من" الفرح المعرفيّ"، يُعنى بالإصرار على النهج في إعراب اسم الإشارة والمشار إليه (1–1) كالتالي:

هذا: الها: حرف تنبيه مبنيّ على السكون، لا محلّ له من الإعراب، ذا: اسم إشارة مبنيّ على السكون في محلّ رفع **فاعل**.

الكتابُ: **بدل** كلّ من كلّ/ **عطفُ بيانٍ** مرفوع، وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على/ في آخره.

أمّا في الجملة (1–2) فيقولون:

الكتابُ: **فاعل** مرفوع، وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره.

هذا (جعلتها كلاً واحدا، انظرها سابقًا): اسم إشارة مبنيّ على السكون في محلّ رفع **نعت**.

ووفقًا لهذا التحليل النحويّ الوظيفيّ، نحن أمام فاعلٍ وتابعٍ في الجملتين، وإن اختلف تصنيف التابع (وأشير إلى ما ليس هذا محلّه بأنّ النعتيّة أو الوصفيّة في" هذا" لا تقنعني).

الاقتراح:

حيث إنّ الإشارة والمشار إليه في الجملتين مركّبان غير منفكّين (ذكرًا أو قصدًا)، ولا يؤدّي القسيم الواحد منهما الوظيفة الدلاليّة الكاملة الإعرابية؛ فالجملتان المجتزأتان "أعجبني الكتاب"، و"أعجبني هذا"، رغم صحّة التركيب النحويّة، لا تعطي أيّ منهما المعنى الذي تحمله الجملة بجزأيها (اسم الإشارة والمشار إليه)؛ فـ"الكتاب" وحده لا يعني "هذا الكتاب" ولا "الكتاب هذا"، و"هذا" وحده لا يعني "هذا الكتاب" أو "الكتاب هذا"، فإن كانت غايتنا السلامة اللغويّة وتجنّب اللحن، فمن الأيسر والأجدى أن نكتفي بأن يعرف الطالب أن التركيب الإشاريّ (وهو تركيب تابعيّ) مسند إليه مرفوع (فاعل)، دون إقحام الطالب — على الأقلّ في المرحلة الابتدائية والإعداديّة، وحتى الثانوية– في قضايا البدل المطابق أو عطف البيان في إعراب المشار إليه، وفي قضية النعت في اسم الإشارة التابع للمشار إليه. وندرّب الطالب على هذا قياسا، ثمّ نجعل التركيب الإشاريّ مفعولا به منصوبا، أو تركيبا مجرورا، أو نضعه في وظيفة إعرابيّة ما، مكتفين بظهور حركة الإعراب على المشار إليه، أو تقديرها عليه حالة كونه غير معرب، أو معربا لا تظهر عليه الحركة، فنقول في الإعراب الوظيفيّ لـ **"هذا الكتابُ، الكتابُ هذا"**: تركيب إشاريّ مسند إليه/ فاعل مرفوع، وكذا الأمر في: قرأت **هذا الكتابَ** وقرأتُ **الكتابَ هذا**، فالتركيب الإشاريّ في الحالتين مفعول به منصوب، وعلى هذا نقيس. لا أرى فرقًا بين ما ذهبت إليه حين المقارنة بين هذا الضرب من التركيب، وأسماء الأعداد المركّبة، والتي تعرب كلاّ واحدا دون تفتيتها إلى مركبين، ذلك أنّ قولنا: "نجح **خمسةَ عشرَ** طالبا في الامتحان" يجعل التركيب العدديّ فاعلاً، ولا حاجة إلى التأويلات والتخريجات– في

هذه المرحلة– وإقحام الطلبة في علاقة الجزء الثاني بـالأوّل، حيـث نكتفـي بمخاطبـة منطق الطلبة في أنّ الجزء من هذا التركيب وحده لا يعـني المركّـب بجزأيـه ولا يجـوز أن يكون فاعلا، ولأنّـي لا أعـوّل كـثيرًا علـى الإعـراب المحلّـي، لا أرى غضاضـة في القول إنّ "خمسةَ عشرَ" فاعلٌ مبني على فتح الجزأين، وأسكت عنـد هـذا. وإن كـان الأمر سهلا هنا، فإنّ مشكلة ما ستواجه الطلبة في: " **اثنا عشرَ واثنتا عشرةَ**"، حيـث يأتي الجزء الأوّل معربا محذوفة منه نون التثنية، ولا حاجة برأيي لإقحام الطلبـة في تعليل أمر حذف نون التثنية، فما يعنيني هنا أن يعرف الطلبة أن العدد كلّـه فاعـل. لا بأس في أن نوسّع دائرة القياس لنشمل التركيب الموصوليّ (اسـم موصـول وصـلته)، فالفائدة فيهما نابعة من التركيب، ولم ينتقل الاسم الموصولُ مـن المبهمـات إلى المعرفـة إلاّ بالصلة، تماما كسلوك اسم الإشارة المبهم أصلا، إذ لم يدخل في بـاب المعـارف إلا بالمشار إليه، ملتفتين إلى فـرق هـامّ في بنيـة التركيـب الإشـاري يميـزه عـن التركيـب الموصوليّ، وهو كون جملة الصلة جزءا لا يتجزّأ من التركيب الأخير، وفي هذه الجملة أسماء ذات موقع إعرابيّ.

2– الزيادة في عدد المفاعيل وأنواعها لا تعني نقصًا في الباب النحويّ:

2–1 تكاد كتب النحو القديمة والحديثة تتفق على جعل المفاعيل خمسة أنواع، تتفرّع إلى فروع ومسـمّيات مختلفـة، وترتـدّ الفـروع في النهايـة إلى مظلّـة المصـطلح الأمّ في هـذه المصادر، فالمستثنى بإلاّ، مبنيّا كان أو معربا، والمنـادى وملحقاتـه، والمنصـوب علـى نزع الخافض، وما يأتي في باب الاشتغال، وفي أسلوب التحذير، وأسـلوب الإغـراء، وأسلوب الاختصاص؛ مرتدّ كلّه إلى المفعول به، بل إنّ بعض مناهج الإعـراب تفـرض على الطالب أن يقول في إعراب "محمّدُ" في قولنا: "يا محمّـدُ أقبِـلْ": منـادى مـبنيّ على الضمّ الظاهر على آخره، وهو في محلّ نصب مفعول بـه لفعـل محـذوف تقـديره أنادي أو أدعو، أو لأنّ يا النداء أغنت عنه.

2-2 أوردت المصادر الأولى، وكتب التدريس المعاصرة المفاعيل الخمسة التالية: المفعول به، المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول لأجله/ من أجله/ له، المفعول معه.

3-2 من القدماء من لم يعتدّ بالمفعول لأجله حيث عدّه من المنصوب على نزع الخافض؛ يقول الخليل: "وتقولُ: فعلت ذلك من أجلِ كذا... وإن شئتَ طرحتَ مِنْ فقلتَ: فعلتُ ذلك أجلَ، ولا فعلَ له..."[1]، وذهب الأخفش مذهب الخليل، قال: "وأمّا قوله: ﴿ابتغاءَ مرضاة الله﴾[2]... كأنّه قال: لابتغاء مرضاة الله، فلمّا نزع اللامَ عمل الفعلُ"[3]، ولطالما عنى الفرّاء وثعلب وابن السرّاج والفارسيّ بمصطلح "**المفسِّر**" المفعولَ لأجله أو التمييز[4].

4-2 ومن النحويّين من لم يعتدّ بالمفعول معه، حيث عدّه مفعولا به، وجعل ناصبه العامل فيه الفعلَ "لابسَ" المقدّر[5].

5-2 وإن أضفنا إلى هذا أنّ المصطلحات ما كانت قد رسخت بعد في فترة التأسيس الأولى، وأن الاجتهادات كانت كثيرة، أدركنا علّة كثرة التسميات؛ فـ **المفعول به** عنى عندهم: اسم المفعول[6]، وخبر كان وأخواتها[7]، والمفعول معه[8]، ومنهم من عبّر عن

---

[1] **العين**: 6: 178.

[2] البقرة: 207.

[3] **معاني القرآن**: 1: 360.

[4] **معاني القرآن**: 1: 79؛ **مجالس**: 1: 265؛ **الأصول**: 1: 225؛ **الإيضاح**: 172.

[5] ينظر المؤدّب نموذجًا: **دقائق التصريف**، ص 502.

[6] سيبويه، **الكتاب**: 1: 57، الفرّاء، **معاني القرآن**: 2: 166؛ المبرّد، **الكامل**: 2: 263.

[7] **الكتاب**: 1: 57؛ ابن جنّي، **الخصائص**: 1: 97؛ الحريري، **شرح ملحة الإعراب**، 146.

[8] المؤدّب، **دقائق التصريف** ، 502.

المفعول به بـ **المفعول الصحيح**[9]، وسمّى المستثنى **المفعولَ دونه**[10]، وعبّر بـ **المفعول فيه** عن الحال[11]، ومنهم من استعمل مصطلح **التفسير** لما نعدّه مفعولا معه[12]، وارتأى الزّجّاجيّ وغيره استعمال **خبر ما لم يسمّ فاعله** لما نسمّيه "المفعول به الثاني" في أسلوب البناء للمجهول[13]، واستعمل الفرّاء مصطلح **الفعل** بمعنى المفعول به الثاني[14].

أفرد الملخ فصلا للبحث في مصطلح المفعول منه، عارضا أسماء من استعملوه، وتناول في الفصل نفسه المفعول دونه، ونعني بالمفعول منه ما يُعرف بالمنصوب على نزع الخافض، وجاءت التسمية معتمدة على الآية الكريمة:﴿واختار موسى قومَهُ سبعين رجلا﴾[15]، حيث أوِّل نصب قومه بإسقاط من الخافضة (من قومه)، وفي الكلمة وما بعدها أعاريب كثيرة وتخريجات، وعرض أيضا لمصطلح "المفعول عليه"، ويندرج هذا أيضا في باب المنصوب على نزع الخافض، ولن أدخل في التفاصيل مكتفيا بالإحالة[16].

2–6 ما كان شيوخنا من النحويّين القدامى غافلين عن مثل هذا الباب، فقد أسهبوا في الحديث عن التعدّي المباشر والتعدّي بالحرف (بوساطة، بواسطة)، وما غفلوا أيضا

[9] الحريريّ، **شرح ملحة الإعراب**، 90.

[10] **ن.م.** 107.

[11] المبرّد، **المقتضب**: 4: 166؛ الزمخشريّ، **المفصّل**، 78.

[12] الفرّاء، **معاني القرآن**: 1: 417.

[13] الجمل، 90، الخُوارزميّ: **مفاتيح العلوم**، 32، المعرّي، **معجز أحمد**: 3: 321،...

[14] تنظر هذه المصطلحات وغيرها في أبوابها في: عطا الله (2005)، **معجم المصطلحات القواعديّة**.

[15] الأعراف: 155.

[16] الملخ، حسن، **رؤى لسانيّة**، ص 221- 251؛ **معاني القرآن**: 2: 178.

عن مجموعات من الأفعال تتعدى مباشرة حينا وبواسطة حينا، ونقرأ لابن السرّاج في "باب الفعل الذي يتعدّى إلى مفعولين":

واعلم أنّ من الأفعال ما يتعدّى إلى مفعولين في اللفظ وحقّه أن يتعدّى إلى الثاني بحرف الجرّ، إلاّ أنّهم استعملوا حذف حرف الجرّ فيه، فيجوز فيه الوجهان في الكلام. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿واختار موسى قومَهُ سبعين رجلا﴾، وسمّيته زيدًا، وكنيت زيدًا أبا عبد الله، ألا ترى أنّك تقول: اخترت من الرجال، وسمّيته بزيد، وكنيته بأبي عبد الله، ومن ذلك قول الشاعر:

أستغفر الله ذنبًا لستُ محصيَهُ ربّ العباد إليه الوجهُ والعملُ

وقال عمرو بن معد يكرب:

أمرتك الخيرَ فافعل ما أُمِرتَ بهِ

أراد: أستغفر الله من ذنب، وأمرتك بالخير...

واعلم أنّه ليس كلّ فعل يتعدّى بحرف الجرّ لك أن تحذف حرفَ الجرّ منه وتعدّي الفعلَ، إنّما هذا يجوز فيما استعملوه وأخِذَ سماعًا عنهم...[17].

يكمن الإشكال هنا في جعلهم القضيّة سماعيّة، ولا أرى في قياسيّتها حرجًا، فالثنائيّتان التاليتان واردتان في العربيّة:

1) أ- أمسكت **القلمَ** ب- أمسكت **بالقلمِ**

2) ت- لست **خائفًا** ج- لست **بخائفٍ**

فالقلم في (أ) و(ب) مفعول به حقيقيّ[18]، ولكنّ النحو التقليديّ يجعل القلم في (أ) مفعولا به، ويجعل القلم في (ب) مجرورًا بالباء، وخائفا في (ت) خبر ليس، وبخائف في (ث) مجرور لفظا بالباء الزائدة، منصوب محلاّ على أنّه خبر ليس،

---

[17] **الأصول في النحو**: 1: 177- 180.

[18] وهو ما يُعرف بـ logical object ، تنظر المادّة في: بعلبكي، **معجم المصطلحات اللغويّة**.

وشتان بين الجملتين على صعيد الأسلوبيّة، ففي (ث) توكيد للنفي غير موجود في (ت). إن سلوكنا في التفكيك النحويّ استسلامٌ لعلامة الإعراب، وإن قال قائل إنّ ما ورد في (أ) منصوب بنزع الخافض خطّأوه لأنّه لم يُسمع عن العرب، وإن قال إنّ شبه الجملة في (ث) خبرٌ للست، أو خائفٍ، وحدها، خبر مجرور خطّئوه ولحّنوه. و لا ضير عندي في أن يأتي المفعول به مجرورًا في حالات، وأن يأتي الفاعلون أو المبتدآت أو الأخبار أو المفاعيل بها مجرورة في حالات، دون العودة القسريّة إلى القول بوجود حرف جرّ زائد، وأن ما بعدها مجرور لفظا، مرفوع أو منصوب محلاّ (تنظر الفقرة 2– 8 لاحقا).

2– 7 إن ما ورد من مصطلحات في 2–1 إلى 2– 5 لا يخرج عن كونه مثالا لظاهرتي الترادف (synonymy)، والاشتراك (polesemy)[19]؛ فكلّ ما ورد من تسميات في ما اصطلح على تسميته بالمنصوب على نزع الخافض، لا يرقى إلى المصطلحيّة، ولا يخرق انغلاق الباب القواعديّ، ولا يقدّم زيادات أو ما من شأنه تخطئة ما أتى به القدماء، بل إنّ محاولة منّي لتبنّي مصطلح " مفعول به مكانيّ" ترجمة للمصطلح الإنجليزيّ (locative object) والذي يشبه المنصوب على نزع الخافض في بعض سياقات استعماله، لا تزيد مبحثنا إلا مصطلحا آخر، واجتهادا آخر، وسنظلّ، مهما اجتهدنا في حراكنا، مسوّرين بالباب الذي سمّي المنصوب على نزع الخافض، وسنظلّ تحت مظلّة المفعول به، وهذا بابٌ معروف في النحو العربيّ، حتّى لو ذهبنا مذهب من استعمل التعبير" مفعول عليه"، فالأمر ليس إلا تسمية، ولن تكون مصطلحا، وبمقدورنا خارج باب المفعول المطلق، أن نخترع تسميات كثيرة مقيّدة بالصفات (حروف الجرّ والظروف) بلغة الكلاسيكيّين، كالمفعول تحته وفوقه وإليه وعنه...، وبمقدورنا أن نتبنّى المصطلح الإنجليزي" المفعول به الصفريّ= zero object) تعبيرا عن المفعول الجائز حذفه/ المسكوت عنه في جملة صلة الموصول:

[19] تنظر الظاهرتان في: عطا الله ، **المصطلحات**، 2007. ص364- 367.

فعلتُ الذي أحِبُّ: فأحبّ فعل متعدٍّ، ومفعوله محذوف ذكرًا، مذكورٌ إعرابًا، والعربيّة تعرف الحذف عند أمن اللبس وعند وجود القرائن، وسنعود بعد "اجتهاداتنا" إلى باب من أبواب المفاعيل الكلاسيكيّة... قد يكون الحديث عن المفعول به الحقيقيّ، والمفعول به النحويّ، والمفعول المتأثّر والمفعول غير المتأثّر... بناءً على تقسيم الأفعال بين العلاجيّ والقلبيّ، والحقيقيّ وغير الحقيقيّ، والمؤثّر وغير المؤثّر أجدى وأسلم، ولكنّني ما قلت جديدا، ولا أضفت شيئا، فهذا التقسيم معروف عند القدماء، بل إن الدرس اللسانيّ القواعديّ عند المستشرقين غير بعيد عمّا أتى به ابن السرّاج في تقسيمه للأفعال وسماتها وما تعمل فيه، ففي **الأصول** نراه يقسم الأفعال التي بنيت للفاعل (للمعلوم) ضربين، يقول: "... لأنّ الفعل ينقسم قسمين؛ فمنه حقيقيّ، ومنه غير حقيقيّ، والحقيقيّ ينقسم قسمين: فعل لا يتعدّى الفاعل... وضربٌ واصلٌ (متعدٍّ)، والواصل على ضربين: واصل مؤثّر... وواصل غير مؤثّر..."، ثم يفصّل هذا التقسيم ذاكرا أفعالا مستعارةً للاختصار وفيها بيان أنّ فاعليها في الحقيقة مفعولون (قابل بالإنجليزيّ agentive object)، وأفعالا باللفظ تدل على الزمان فقط... وأفعالا منقولة يراد بها غير الفاعل الذي جُعلت له...[20]. لا أشكّ في أنّ مقاربة كهذه في تحليل الأفعال، وعلاقتها بفاعليها أو ما أسندت إليه، وبمفعوليها، أجدى وأصوب من التركيز على قضيّة "منصوب، وعلامة نصبه...".

2- 8 عن عَلَمِ الفاعليّة؛ الضمّة؟

لا أعرف علّة غير "اطّراد الباب" في تعليل وجوب كون الضمة عَلَمًا (علامة) للمرفوع في العُمَد وما ألحق بها، وخاصّة في المسند إليه منها (المبتدأ، الفاعل، والنائب عن الفاعل)، فقد هيمنت فكرة الحركة على الموقع الإعرابيّ، وإن وجد النحويّون القدامى خروجًا عن هذه الهيمنة، ردّوه بلطف التأويل والتفاف الإعراب إلى الأصل،

[20] **الأصول**: 1: 73- 74.

ولم يفعلوا ذلك في العلامات الفرعيّة (كواو الجماعة وألف الاثنين وواو الأسماء الستّة) حيث قبلوها شيئا أصليّا كالضمة، ولكنّهم حين قنّنوا وقعّدوا تغافلوا عمدًا عن بعض الأساليب التي لا يأتي الفاعل أو المبتدأ فيها إلا بعد حرف جرّ نحو (مِن) و(ربّ) و (واو ربّ)، مميزين بين الزائد جائز الحذف (نحو مِن)، والشبيه بالزائد ممتنع الحذف (ربّ وواوها)، وما نقوله في العُمد ينسحب على خبر ليس، مثلا، وعلى فاعل ومفعول كفى، ولا أرى منكرًا في هذه الأساليب بجعلنا المبتدأ أو الفاعل أو المفعول أو الخبر مرفوعةً أو منصوبةً والكسرة علامة في الحالتين، خاصّة وأنّها تأتي في أساليب معيّنة محدودة، ولن يكون في إضافة ملحق آخر للحركة الأصليّة نقيصةٌ لبنية العربيّة، ولن تفضي إلى لحن، فلنتتبع ما كتب بالخطّ البارز في هذه النماذج الفصيحة:

الفئة الأولى: المبتدأ والفاعل ونائبه والمفعول به في أسلوبي الاستفهام والنفي

أ- هل من **أحدٍ** في البيت؟

ب- هل جاء من **أحدٍ**؟

ت- ما وُجِد من **مالٍ** فليردَّ إلى صاحبه.

ث- ما رأيت من **أحدٍ** في البيت.

الفئة الثانيّة: فاعل ومفعول كفى

ج- وكفى **بـاللهِ** شهيدا.

ح- كفى **بـكَ** داءً ...

الفئة الثالثة: المبتدأ بعد حرف الجرّ الشبيه بالزائد

خ- **وليلٍ** كموج البحر أرخى سدوله ...

د- ... ربّ **امرئٍ** حتفه في ما تمنّاه

الفئة الرابعة: صيغة أفعل به التعجّبيّة

ذ- أكرِمْ **بزيدٍ**!

الفئة الخامسة: الاسم المجرور بعد إذا الفجائيّة

ر- حيّيته فإذا بــه ينفجر غاضبًا.

الفئة السادسة: خبر ليس وما العاملة عملها

ز- ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ **بِظَلَّامٍ** لِّلْعَبِيدِ﴾[21].

س- ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ **بِظَلَّامٍ** لِّلْعَبِيدِ﴾[22].

يقضي الإعراب الكلاسيكيّ وأقيسة النحو المعمول بها، أن نجعل كل ما أبرز طباعة- وهو مجرور ظاهريّا/ أو تقديرًا بحرف جر، أو بظرف/ اسم (رُبّ)- أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا محلاًّ، ففي الفئة الأولى تعلّمنا ونعلّم في الجملة (أ) أنّ (أحدٍ) اسم مجرور لفظًا بمن الجارّة الزائدة، وهو في محلّ رفع مبتدأ، ونقول في (أحد) في (ب): ... في محلّ رفع فاعل، وفي (ت): ... في محلّ رفع نائب فاعل، وفي (ث): ... في محلّ نصب مفعول به، وقضيّة الإعراب المحلّي هي الحلّ السحريّ وهي الإشكال، وما قلناه عن (أحد) ينسحب على الفئات التالية؛ فالمبرز طباعة في (خ، د، ر): ... في محلّ رفع مبتدأ، وفي (ج، ذ): ... في محلّ رفع فاعل، وفي (ح): ... في محل نصب مفعول به، وفي (ز، س): ... في محلّ نصب خبر للناسخ المذكور ... هذا ما رسمه القدماء، ولم يخرج عنه الجدد، على الأقلّ في ما صنّفوه من كتب للتدريس.

لا شكّ في أنّ الإلمام بهذا جميلٌ ودليل معرفة، ولنا أن نضع التساؤلات التالية:

- إذا كانت قواعد العربيّة قد أجازت أن يكون للحركات الأصليّة علامات فرعيّة، فلمَ لا تنضاف الكسرة في هذه الأساليب إلى الفروع؟

---

21 آل عمران: 182.

22 فصّلت: 46.

- في ما جُرّ بعد ربّ، وربّ لا تحذف كالأحرف الزائدة لغاية دلاليّة؛ ما الحكمة في الإعراب المحليّ، وتلازم ربّ وما بعدها غير منفكّ، ولن نساويَ من حيث القصد الدلاليّ بين " ربّ امرئ حتفه في ما تمنّاه" و" امرؤٌ حتفه في ما تمنّاه"، فهما جملتان مغايرتان دلالة، ففي الأولى دلالة التكثير (ويرى بعضهم في ربّ دلالة التقليل)[23]، وفي الثانية حكم تقريريّ خبريّ عامّ ترفرف فوقه قضيّة الصدق والكذب، إضافة إلى بنية الجملة الثانيّة المفتقرة ظاهريًا إلى ما يسوّغ الابتداء بالنكرة للقائلين بدلالتي التكثير أو التقليل حججهم وشواهدهم، والأمر رهن بالتأويل، وما يثير الاهتمام هو المقابلة بين "ربّ" و" كم" الخبريّة التكثيريّة، فبعد كلتيهما اسم مجرور، وإن كانت اسميّة "كم" متّفقا فيها، فإنّ اسميّة "رُبّ" غير منكرة عند الكوفيّين والأخفش، فلمَ لا نتعامل معها تعاملنا مع "كم"، ونجعل لها موقعًا إعرابيًا نظير "كم"؟
- أفردوا لـ"كفى" وفاعلها ومفعولها بابًا أو بويبًا خاصًا في النحو تحدّثوا فيه عن دخول الباء الجارّة على فاعلها أو مفعولها، فما الضرر في أن يكون فاعل "كفى" مجرورا، وكذا مفعولها، دون الاضطرار إلى الإعراب الالتفافيّ المعمول به؟! أوليس هذا أيسر من سلوكنا التحليليّ النحويّ ونحن نتعامل مع الهاء في (ر) في الفئة الخامسة: حيّيته فإذا به ينفجر غاضبا: فالهاء التي في محلّ جرّ ثمّ في محلّ رفع في دربها لتصير مبتدأ، مرّت بعمليّة قيصريّة قسريّة، لأنّ الهاء (وهي ضمير نصب أو جرّ) لا يجوز– وفق الأحكام الكلاسيكيّة– أن تكون في محلّ رفع مبتدأ، وعلينا أن نحتال للأمر بقولنا/ قولهم: محمولة على الابتداء، تماما كما فعلنا في إعراب الياء في نحو: احترامي والديَّ واجبٌ؛ فالياء محمولة على الفاعليّة، لا في محلّ رفع فاعل، لأنها ضمير جرّ عندي (وضمير جرّ ونصب عند غيري)[24].

---

[23] اختلف النحويّون في وظيفة "ربّ"، واعتمادا على علم اللغة المقارن (قابل بالعبريّ רבה- רבב)، وعلى دلالة الأثلين "ربب" و"ربو"، أرى أنّها للتكثير. وانظر: المرادي، **الجنى الداني**، ص438–458.

[24] أرى أنّ "ني" هي ضمير النصب، ينظر: عطا الله، **نون الوقاية**.

- دأب النحويّون القدامى، وعلى دربهم سرنا، في التمييز بين الأصل والفرع، بل إنّ مبحثا كاملا قد انبنى على نظريّة عدم معاملة الفروع كمعاملة الأصول، وهو ما يعرف بالممنوع من الصرف، أو غير المُجرى بمصطلح القدماء، وكل ما "وُصِمَ" بالفرعيّة "عوقب" بمنع التنوين عنه، وبجرّه بالفتحة، وصحّت الفتحة في هذا الباب الخاصّ علامة للجرّ، ولكنّنا في بحث المجموع بالألف والتاء (جمع المؤنّث السالم وما يلحق به)، نجد عندهم قبولا ورضًا لازدواجيّة توظيف الكسرة علامة للمجرور وللمنصوب، وذلك حملا على ما وجدوه في المجموع بالواو والنون (جمع المذكّر السالم وما يلحق به)، فالياء علامة نصب وعلامة جرّ، وما وجدناهم يصرّون على ضرورة التمييز بين الفرع المؤنّث، والأصل المذكر، بل إنّهم علّلوا هذا بما أسموه: رد الفروع إلى الأصول! مستعيرين العبارة الاصطلاحيّة من العلوم الشرعيّة الإسلاميّة. وكما أوجدوا فتاوى للفتحة بدلا من الكسرة، وللكسرة بدلا من الفتحة، وجعلوا الفروع تخالف الأصول حينا، وتردّ إليها حينا، أرى أن نتّبعَ تسمُّحَهم في جعل الكسرة علمًا للرفع أيضا، محصورًا في الأساليب المحدّدة المذكورة.
- لدخول الباء على خبر ليس وما غاية دلاليّة وهي التأكيد، ولا بأسَ في أن نقول في الخبر في الحالتين "إنه خبر مؤكَّد مجرور بالباء"، دون حاجة إلى العودة إلى أنّه في محلّ نصب.
- نحن بحاجة من باب التيسير إلى جعل توزيعة علامات الإعراب كالتالي:

أ_ علامات الرفع: الضمّة، وهي أمّ الباب، وتلحق بها الواو (في جمع السلامة للمذكّر، والأسماء الستّة)، والألف (في المثنّى)، واللا علامة (في والأسماء المقصورة والمنقوصة)، والكسرة في بعض الأساليب، وثبوت النون في الأفعال الخمسة.

ب_ علامات النصب: الفتحة أمّ الباب، وتلحق بها الياء (في جمع السلامة وفي المثنّى)، والألف (في الأسماء الستّة)، واللاعلامة (والأسماء المقصورة)، والكسرة في جمع السلامة للمؤنّث، وفي بعض الأساليب، وحذف النون في الأفعال الخمسة.

ج- علامات الجرّ: الكسرة أمّ الباب، وتلحق بها الياء (في جمع السلامة للمذكر، وفي المثنّى، وفي الأسماء الستّة)، والفتحة (في الممنوع من الصرف)، واللا علامة في الأسماء المقصورة والمنقوصة.

أمّا المبنيّات في كلّ هذا، فلا تخضع لهذه العلامات التي لا تنتمي إلى باب المعربات، ويُكتفى في إعرابها بذكر الوظيفة النحويّة دون ترديد اللازمة المعتمدة: " مبنيّ على... في محل...".

3- لمّ الشمل، التوكيد نموذجًا

وخضوعًا لهيمنة الحركة، حصروا التوكيد، مبحثا، في باب التوابع، متتبعين تبعيّة الحركة للمؤكَّد، فأضرّوا بالجوهر الذي هو **أسلوب وأنماط التوكيد** في العربيّة، وعليه، واجه الطالب العربيّ مصطلح التوكيد تحت أكثر من باب، وطوال مدّة دراسته، ولم يكن للأسلوب أهميّة إلا في أقلّها شأنا؛ التوابع، ولنتتبع عدد ومباحث التوكيد التي يمرّ بها الطالب العربيّ:

- في توكيد الأفعال بالنون، وينصبّ الاهتمام في بنائها للمضارع على الفتح.
- مع "قد" السابقة للماضي، وينصبّ الاهتمام على التمييز بينها وبين "قد" السابقة للمضارع.
- مع "إنّ"، ولا يذكر التوكيد إلا نادرًا.
- مع لام التوكيد/ الابتداء، حتى لو تزحلقت.
- التوابع.
- المفعول المطلق، ولا يحاسب الطالب على وظيفة هذا المفعول التوكيديّة، وقد يُذكر عنها شيء في ما يسمّى القاعدة.
- الحال، ونكتفي بكونها منصوبة، ولا تهمّنا قضيّة التوكيد فيها مكتفين بذكر الأمر أحيانا في القاعدة.

- في أساليب معيّنة كقولي: رأيته بعينيّ هاتين(؟)

ونهمل مفردات تحمل دلالة التوكيد في الجملة، فالتوكيد ليس مبحثًا نحويًا، ولكنّنا حصرناه في موضوعة التوابع، وآن لنا أن ندرّس الأسلوب فهو الأجدى والأجمل، وأن نخرج المبحث وطلبتنا من قوقعة التوابع الخانقة.

4- الإعراب عن الإعراب

لم تبتعد دلالة المصطلح "الإعراب" عن دلالة الإعراب المعجميّة، فهي تدور حول الإبانة ومرادفاتها كالتفسير والتوضيح، ومنه نقول: أعرب عن رأيه، وأعرب عمّا في نفسه، ويضاهيها دلالة تقليب عرب= عبر ومضاعفها عبّر تعبيرًا، نقرأ: " ... عبَرَ الرُّؤيا عَبْرًا وعِبارةً، وعبّرَها: فسّرَها، وأخبرَ بآخِرِ ما يؤولُ إليه أمرُها... وعبّرَ عمّا في نفسه: أعْربَ، وعبّرَ عنه غيرهُ فأعربَ عنه..."[25]، أو كما قال ابن دريد: " وإعراب الكلام: إيضاح فصيحِه"[26].

وعليه، وجدنا القدماء يستعملون الإعراب لهذه الغاية، فيتوسّعون شرحا موردين جملة من علوم العربيّة، متنقلين بين تفسير ونحو وصرف وأصوات وإبدال وإعلال واشتقاق ولهجات، مضيفين تفاصيل أخرى تخدم غايتهم كالقراءات والمقارنات، ولقد وجدنا الزبيديّ، كغيره، يربط الدلالة المعجميّة بالمصطلحيّة، بل يجعل الإعرابَ نحوًا، يقول: "وأعْربَ الكلامَ وأعرَب به: بيَّنَه. والإعرابُ الّذي هو النّحوُ إنّما هو الإبانةُ عن المعاني والألفاظ[27].

وهذه عيّنة في مفهوم وتطبيق الإعراب الكلاسيكيّ والمعاصر، مرتّبة زمنيًا:

---

[25] **القاموس المحيط**، مادّة "عبر".

[26] **جمهرة اللغة**، مادّة "عرب".

[27] **تاج العروس**، مادّة "عرب".

1. "وأمّا قوله ﴿ فلا رَفَثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ﴾ يقال: إنّ الرفث الجِماع، والفسوق السباب، والجدال المماراة ﴿ في الحجِّ﴾ فالقرّاءُ على نصب ذلك بالتبرئة [أي نفي الجنس– إ. ع] إلا مجاهدًا فإنّه رفع الرفث والفسوق ونصب الجدال، وكلّ ذلك جائز، فمن نصب أتبع آخرَ الكلام أوّلهُ، ومن رفع بعضًا ونصب بعضًا فلأنّ التبرئةَ فيها وجهان: الرفع بالنون [أي بتنوين الضمّ– إ. ع.]، والنصب بحذف النون..."[28].

2. "... إذنْ أنتِ طالِقٌ، قالَ: تأويلُها التأخيرُ، على معنى أنتِ طالقٌ إذنْ. وقولُهم: إذنْ زيدٌ قائمٌ، إذنْ إذا ولِيَتِ [أي سبقت، والفعل من الأضداد– إ. ع.] الأسماءَ بطَلَت"[29].

3. قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل بسِقطِ اللِّوى بين الدَّخول فحوملِ

"قفا أمر. ونبك جوابه. ومن صلة نبكِ. بسقط من صلة نبك. قوله قفا في الاعتلال له ثلاثة أقوال... (صفحتان من الشرح). وموضع قفا جزم بلام ساقطة، والتقدير لتقفا... وعلامة الجزم في قفا سقوط النون... نبكِ: مجزوم على تأويل الأمر... لأنّه جواب جزاء مقدّر... واللوى لا يتبيّن فيه الإعراب لأنّه مقصور معتلّ..."[30].

4. "اِهْدِنا" موقوفٌ [أي مبني بعلامة حذف حرف العلّة من آخره، والأصل فيه للمبنيّ على السكون– إ. ع.] لأنّه دعاءٌ ولفظُه ولفظُ الأمرِ سواءٌ. والنونُ والألفُ اسمُ المتكلّمين [الأصح أن نقول في هذا الخطأ الشائع: اسم/ ضمير المتكلّم ومعه غيره– إ. ع.] في موضعِ نصبٍ، ولا علامةَ فيه لأنّه مكنيٌّ [أي ضمير– إ.ع.] ، وسقطتِ الياءُ للدعاءِ، وهو عند الكوفيّين مجزومٌ بلامٍ مقدّرةٍ، والأصلُ لِتهدِنا يا ربَّنا..."[31].

5. وكُلُّ أبيٌّ باسِلٌ غَيْرَ أَنَّي إذا عَرَضَتْ أُوْلَى الطَّرائِدِ أَبْسَلُ

---

[28] الفرّاء، **معاني القرآن**: 1: 120. (متوفّى سنة 207 هـ).

[29] ثعلب، **مجالس ثعلب**: 1: 302. (متوفّى سنة 291 هـ.)

[30] ابن القاسم الأنباريّ، **شرح القصائد السبع الطوال**، ص15–20. (متوفّى سنة 328 هـ).

[31] ابن خالويه، **إعراب ثلاثين سورة**، ص27. (متوفّى سنة 370 هـ.).

الأبـيُّ: الحَمِـيُّ الأنِـفُ لا يقـرُّ للضّـيْم، والباسـلُ: الكريـهُ، والطّرائـدُ: الـتي تُطـرَدُ. قوله: (وكلٌّ) يريد كلّ واحد من هؤلاء المـذكورين أو كلُّهـم فحـذفَ المضـاف إليـه وهـو يريدُه وبقي حكمُ الإضافة وهو تعريفُ (كلّ) ولـذلك تقـولُ: مـررْتُ بكـلٍّ قائمـا وبكـلٍّ قاعدا فتنصبُ عنه الحال ومنه قولُه تعالى: (ولكلٍّ درجاتٌ) و(كلاًّ نقصٌّ عليـكَ) ولهـذا ذهب أكثر الناس إلى أنّ (كُلا) لا تدخلُ عليه الألف والـلام لتقـديرِ الإضـافةِ فيـه وهـو مرفوعٌ بالابتداءِ، و(أبيٌّ) خبرُه وأفردَ لفظَ الخبرِ حَمْلا على لفظِ (كلٍّ)، ويجوز أن تـأتي جَمْعا حَمْلا على معناها، ومن الإفراد قولُـه تعـالى: (وكلُّهـم آتِيْـهِ يَـوْمَ القيامَـةِ)، ومـن الجمعِ قولُه: (وكلٌّ أتوْهُ داخِرين)، و(باسلٌ) خبرٌ ثانٍ أو وصـفٌ للخـبر، وقولُـه (غَيْـرَ أنني) هو استثناءٌ منقطعٌ تقديرُه: لكنْ أنا أبسلُ منهم أي أشجع و(إذا) منصوبةُ الموضعِ بأبْسَل أو بمعناه، أي أنا أشجعُ وقتَ ظهور الطرائدِ، والطريدةُ فعيلَة بمعنى طارِدة أي فُرسان الخيل أو بمعنى مطرودة أي الخيل التي تطردها فرسانٌ أُخَرُ، وأما فتحُ (أنـني) فلأنّها وما عملتْ فيه مصدرٌ في موضع جرّ بالإضافة تقديرُه غـيرُ زيـادة شـجاعتي علـى شجاعتِهم أي لكنْ تزيدُ شجاعتي، وأُوْلَى تأنيثُ الأَوّلِ مثل الآخَرِ والأخرى[32].

6. سائلِ العلياءَ عنّا والزمانا هل خفرْنا ذمّةً مُذْ عَرَفانا

سائل: فعل أمر مبني على السكون وحرّك بالكسر لالتقاء السـاكنين، والفاعـل ضـمير مستتر تقديره أنت.

...

عرفانا: فعل ماض مبني على الفتحة. والألف ضمير متصل في محل رفع فاعل. و(نا) ضمير متصل في محل نصب مفعول به. وجملة (عرفانا) في محل جر مضاف إليه.

هل خفرنا ذمة: في محل نصب مفعول به ثان لسائل... مرادف...[33].

---

[32] . العكبريّ، **إعراب لاميّة الشنفرى**. (متوفّى سنة 616 هـ.).

[33] معاصر: بديوي، والحاج أحمد، **المستشار**، ص476- 477.

قراءة ثانية لما ورد أعلاه توضح أن الإعراب هو درس عام في اللغة وقواعدها، ولا فرق بين مصطلحات: معاني، تفسير، إعراب، والقواعد بعلومها جزء لا يتجزّأ من هذا.

ظلّ هذا النهج بعد النقلة إلى المصطلحيّة القواعديّة / النحويّة التي جعلت من الإعراب مقابلا للبناء، أو كما يرد في حدّ أبي علي الفارسيّ: " الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل، مثال ذلك: هذا رجلٌ، ورأيتُ رجلا، ومررتُ برجلٍ، فالآخرُ من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات عليه"[34]، ويزيد تلميذه ابن جنّي قائلا: " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنّك إذا سمعتَ: أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكرَ سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصبِ الآخر الفاعلَ منَ المفعول، ولو كان الكلام شرجًا (شرعًا) واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه"[35]، ولعلّ في تسمية ابن جنّي لمصنّفه الشهير بـ " سرّ صناعة الإعراب" دليلا على طغيان المعنى المعجميّ للإعراب على الجانب المصطلحيّ، أو عدم رسوخ المصطلحيّة في هذه المفردة، فهذا كتاب خالص في حروف العربيّة ومخارجها وجرسها وتصرّفها، ولا يعني هذا أنّ ابن جنّي لا يميّز بين الإعراب الذي حدّه في خصائصه، وعلم الأصوات وعلم التصريف اللذين هما مبحث كتاب سرّ الصناعة، فالإبانة هي الرابط في الجانبين، والصرف والإعراب سيّان وصنوان في أهميّتهما في تأسيس علم العربيّة أو نحو العربيّة بمفهومه الكلاسيكيّ الشامل.

ويأتينا ابن هشام الأنصاريّ لاحقًا بأكثر من دليل عن أنّ الإعراب يعني الإبانة والنحو والقواعد معا، فيستعمل الإعراب في اسمي اثنين من مصنّفاته: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، **والإعراب في قواعد الإعراب**[36]، والأعاريب في الكتاب الأوّل جمعٌ لإعراب لا لأعراب، وفي الثاني يستعمل الإعراب الأولى بمعنى التبيين والتوضيح، والثانية بمعنى

[34] **كتاب الإيضاح**، ص73.

[35] **الخصائص**: 1: 35.

[36] صدر هذا الكتاب عن دار الآفاق الجديدة في بيروت، عام 1981 مع كتابين آخرين، هما: **نزهة الطرف في علم الصرف** للميدانيّ، **والأنموذج في النحو** للزمخشريّ.

قواعد العربيّة عامّة. وإن كان ما سبق قد أوضح فضفاضيّة المصطلح وشموليّته، فهل أنقذنا طلابنا من هذا بتوضيح حدّه؟ إخالنا لم نفعل شيئا!

بنى من ذكرت– عدا الفرّاء– على السابقين من جيل المؤسّسين، وإن كان المؤسّسون قد استعملوا المفردة، فإنّهم لم يحوّلوها إلى المصطلحيّة إلا في مجال واحد وهو الإعراب ضدّ البناء، وعلاقة الإعراب بالحركات والسكنات والأحرف التي تقوم مقام الحركات (العلامات الفرعيّة)، وكانت لهم بعض استعمالات لكلمة "إعراب" تدور في مجال توسّعهم اللغوي، ومن هذا القبيل في التوسّع نفهم أنّ الإعراب هو:

أ. حركات الإعراب كما أورد الخليل[37].

ب. الحرف الذي تظهر عليه حركة الإعراب[38].

ت. أمّا سيبويه فتتبّع خُطا أستاذه حيث جعل الإعرابَ الحركاتِ والحروفَ كألف الاثنين وثبوت النون[39].

ث. الحروف التي تظهر عليها أو تحتها حركة الإعراب، أو الكلمات التي يعتري أواخرها التغيّر الحركيّ[40].

ج. جعل الفرّاء الإعراب حركات الإعراب، يقول:" المكنيّ (أي الضمير) لا إعرابَ له"[41]، ونقرأ للزجّاجيّ:"ويسمّي النحويّون الحركات التي تعتقبُ في أواخرِ الأسماء والأفعال الدالّة على المعاني إعرابًا، لأنّ بها يكون الإعراب أي البيان"[42].

---

[37] **العين**: 1: 51.

[38] **ن. م.** : 2: 196.

[39] **الكتاب**: 1: 17– 19.

[40] **ن. م.** : 13.

[41] **معاني القرآن**: 1: 311.

[42] **الجُمل**، ص261.

ما وجدنا في كتب الصرف أو مباحثه عند القدماء (ينظر كتاب **التصريف** للمازنيّ، **والشافية** لابن الحاجب نموذجًا) والجدد تدريبات أو أسئلة في الإعراب، وفي الأمر تصريح بحصره في الوظائف النحويّة للكلمات في الجمل، وإن طوينا مرحلة طويلة من التاريخ لنصل إلى كتب التدريس المعاصرة، أو نماذج الامتحانات، وجدنا الطلبات التالية الشائعة:

1- أعرب ما يلي إعرابًا تامّا؛

2- اشرح البيت/ النصّ التالي، ثمّ أعربه إعرابًا تامّا؛

3- أعرب ما تحته خطّ إعرابًا تامّا؛

4- أعرب ما يلي.

وتأتي هذه الطلبات بُعيد إعراب" نموذجيّ" غايته إعانة الطالب، يقوم به مؤلّف/ و الكتاب. ونجد أنفسنا وطلبتنا، من باب المحاكاة لنا، يجيبون مطيعين، خالطين بين المبحث النحويّ الوظيفي، والمبحث الصرفيّ، والصواتيّ أحيانا، مدرجين في الوظائف النحويّة ما كان منه النحو براءً؛ فهذا الفعل ماضٍ، وذاك مضارع، وذلك فعل أمر، وهو مبنيّ، أو معرب، وعلامة بنائه أو إعرابه كذا، وهذا الفعل جامد، وذاك ناقصٌ، وهذا حرف مشبّه بالأفعال، وتلكم الكلمة استبدل سكونها بكسر أو فتح أو ضمّ منعا لالتقاء ساكنين، أمّا الأُخرى فهي كذا وكذا... ونكمل، ويفعل طلبتنا فعلنا في هذه التفاصيل المنقطعة الصلة بالنحو ووظائفه؛ فما للفعل وزمنه، وبنائه أو إعرابه، جموده أو نقصانه وللنحو؟ وما علاقة منع التقاء الساكنين بالوظيفة النحويّة وهو مبحث صواتيّ خالص؟ فـ "التفاحةَ" ستظلّ مفعولا به إن قلت أكلَ... أو يأكلُ... أو كُلِ التفاحةَ، ولا يعنيني من "كان" وعائلتها، و "إنّ" وعائلتها، لا جمودُ أو نقصانُ هذه، فهذه مباحثُ صرفيّة خالصة، ولا شبهُ الفعليّة في الأخرى، ما يعنيني أنّها جميعا ناسخة، وما قولي هذا إلاّ ضربٌ من تلطيف المواقف نزولا عند نظريّة العامل التي تحاصر النحو الكلاسيكيّ، أرى أنّ ذكرنا للتعدّي في الفعل أجدى من ذكر الزمن وحركات الفعل، وإن كنت ممّن يدعون إلى إخراج الأفعال وما يعتريها بأنواعها من المبحث النحوي والإعرابيّ كلّيّا، فهذه مباحث

يدرّب عليها الطلبة في دروس الصرف والأصوات، ولأنّ الأفعال مجرّدةً أو مزيدًا فيها، مرفوعةً أو منصوبة أو مجزومة، مبنيّةً أو معربة، هي من مباحث الأسلوبيّة والصرف والصواته، وإن شئنا اتّكاء على الدرس اللسانيّ هي قضيّة حالات الفعل أو صيغه (moods)، وإن كان القدماء قد توسّعوا لأنّهم رأوا في الإعراب بيانا وشرحا، فإنّنا مطالبون بأن نحدّد مطلبنا، وأن نطلب في الإعراب توضيح الوظائف النحويّة للأسماء، أو نغيّر في أسلوب مطالبنا، كأن نقول مثلا: حلل مركّبات الجمل التالية صرفا ونحوا وصواتة، وفي هذا السياق أجد دقّة ووضوحا في طلبنا إلى التلميذ: اُشكلِ النصّ التالي شكلا تاما، ففي مطلب كهذا نختبر معرفة الطالب صرفًا ونحوا وصواتة. ولو كنّا منذ البداية قد بنينا مناهجنا على عدم خلط الأبواب أو المقولات القواعديّة، لوجدنا أنفسنا وطلبتنا في حال أحسن من التي نحن عليها اليوم، أضيف إلى هذا فصاميّة مطلبنا في وجوب ذكر ما لا محلّ له من الإعراب حين الإعراب، وأسأل عن المبنيّاتِ والمقصوراتِ من الأسماء وضرورةِ قطع الرحلة المضنية عبر صحراء الإعراب المحليّ، وكلمة "فاعل" أو "مبتدأ" أو "خبر" تكفيني وتفي بالغرض، فلا أحد سيلحن في "مَن" أو "الذي" أو "الدنيا" وأضرابها حيث حلّت ولتكن وظيفتها ما تكون.

جميل أن نجد عددا من الكتب قد حدّدت مطلبها، وذلك في مباحث الصرف، نحو مطالبة الطلبة بتحديد أسماء الفاعلين في النصّ، أو نوع المصادر الواردة فيه، أو تبين أوزان الأفعال المزيد فيها، أو صوغ بنية من أثل ما... فلماذا لا نصاب بالعدوى في الباب النحويّ؟ ولماذا ينبغي على الطالب العربيّ أن يقضي مدّة دراسته وهو يثبت لأستاذه أنّ الفاعل مرفوع، وأن المفعول به منصوب؟ ولماذا عليه أن يحشو في جلباب النحو ما ليس من النحو في شيء؟

في كتبنا وفي طلباتنا ثرثرة وتخليط آن لنا أن نخلص منهما، وطلابنا جديرون بما هو مجدٍ، هي صرخة تنضاف إلى صرخات سابقات، ومآلها أن تضبّر أو تؤرشف، أو توأد، وجوف سلال المهملات في مؤسّساتنا واسع نهم ينتظر المزيد.

ببليوغرافيا:

1. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجّار. القاهرة: دار الكتب المصريّة، 1952–1957.

2. ابن جنّي. **المنصف، شرح كتاب التصريف للمازنيّ**. تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا. بيروت: (د.ن.)، 1999.

3. ابن الحاجب، جمال الدين. **الشافية في علم التصريف**. تحقيق: حسن أحمد العثمان. بيروت: (د.ن.)، 1995.

4. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين. **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**. بيروت: دار الكتب العلميّة، (د.ت.).

5. ابن السرّاج، أبو بكر محمّد. **الأصول في النحو**. بيروت: مؤسّسة الرسالة، 1996.

6. الأخفش، سعيد بن مسعدة. **معاني القرآن**. تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، بيروت: (د.ن.)، 1985.

7. الأنباريّ، أبو بكر محمّد. **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات**. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، 1963.

8. بديوي، يوسف وآخرون. **المستشار في القواعد للمعلّمين والطلاّب**. دمشق–بيروت: دار ابن كثير، 1996.

9. بعلبكي، رمزي. **معجم المصطلحات اللغويّة، إنجليزي– عربيّ**. بيروت: دار العلم للملايين، 1990.

10. ثعلب، أبو العبّاس أحمد. **مجالس ثعلب**. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، (د.ت.).

11. الحريريّ، أبو محمد القاسم. **شرح ملحة الإعراب**. تحقيق: فائز الفارس. إربد: دار الأمل للنشر والتوزيع، 1991.

12. الخوارزميّ، أبو عبد الله محمد. **مفاتيح العلوم**. القاهرة، (د.ن.)، 1923.

13. الزّجّاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن. **الجُمل**. تحقيق: ابن أبي شنب. باريس: (د.ن.)، 1957.

14. سيبويه، أبو بشر عمرو . **الكتاب**. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، 1991.

15. عطا الله، إلياس. **نون الوقاية**. الناصرة: وزارة المعارف، 1996.

16. عطا الله، إلياس. **معجم المصطلحات القواعديّة الكلاسيكيّة**. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2005.

17. عطا الله، إلياس. **المصطلحات المستعملة في كتب تدريس قواعد اللغة العربيّة وواضعوها**. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2007.

18. العكبريّ، أبو البقاء محبّ الدين عبد الله. **إعراب لامية الشنفرى**. تحقيق: محمّد جمران. بيروت: المكتب الإسلاميّ، 1984.

19. الفارسيّ، أبو عليّ الحسن. **كتاب الإيضاح**. تحقيق: كاظم بحر المرجان. بيروت: عالم الكتب، 1996.

20. الفرّاء، أبو زكريّا يحيى. **معاني القرآن**. تحقيق: أحمد نجاتي، محمّد النجّار. دار السرور، (د. ت.).

21. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. **كتاب العين**. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. بيروت: مؤسّسة الأعلى للمطبوعات، 1998.

22. المؤدّب، القاسم بن محمد. **دقائق التصريف**. تحقيق: أحمد ناجي القيسيّ وحاتم الضامن وحسين تورال. بغداد: المجمع العلميّ العراقيّ، 1987.

23. المبرّد، أبو العبّاس محمد. **الكامل في اللغة والأدب**. تحقيق: حنا الفاخوري. بيروت: دار الجيل، 1997.

24. المبرّد، أبو العبّاس محمد. **المقتضب**. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب. (د. ت.).

25. المرادي، الحسن بن قاسم. **الجنى الداني في حروف المعاني**. تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. بيروت: دار الكتب العلميّة، 1992.

26. المعرّي، أبو العلاء. **شرح ديوان أبي الطيّب المتنبّي– معجز أحمد**. تحقيق: عبد المجيد دياب. القاهرة: دار المعارف، 1986.

27. الملخ، حسين. **رؤى لسانيّة في نظريّة النحو العربيّ**. عمّان: دار الشروق، 2007.

28. المعاجم الوارد ذكرها، تنظر أيّ طبعة منها.